

# شراء الأجانب 881 مليون دولار خلال يومين كسندات من الدين الحكومي يعمق أزمة الجنيه ويكرس الاعتماد على الأموال الساخنة



الأربعاء 22 أبريل 2026 04:30 م

سجلت السوق الثانوية للدين الحكومي في مصر صافي شراء عربي وأجنبي بلغ 881 مليون دولار خلال يومين فقط، بواقع 493 مليون دولار يوم الثلاثاء و388 مليون دولار يوم الاثنين، بعد موجة أكبر في الأسبوع السابق وصلت إلى 2.7 مليار دولار خلال ثلاثة أيام. هذه الأرقام تعكس عودة سيولة سريعة، لكنها تكشف في الوقت نفسه استمرار اعتماد الحكومة على تدفقات قصيرة الأجل شديدة الحساسية للأزمات الإقليمية والتقلبات الدولية، لا على موارد إنتاجية مستقرة.

سعر الدولار عاد بالتوازي إلى مستويات مرتفعة فوق 52 جنيهاً في بعض البنوك، بعدما كان قد تراجع إلى ما فوق 51 جنيهاً، وهو ما وضع الارتفاع الجديد في سياق واضح لا يخدم الرواية الرسمية عن الاستقرار. فالسوق نفسها التي استقبلت مشتريات جديدة في أدوات الدين، عادت لتكشف أن الجنيه ما زال يتحرك تحت ضغط خروج الأموال السريعة ودخولها، وأن أي تهدئة مؤقتة لا تعني معالجة أصل الاختلال.

## الأموال الساخنة تعود لأن العائد مرتفع لا لأن الأزمة انتهت

لكن بيانات البورصة المصرية أظهرت أن موجة الشراء الأخيرة لم تبدأ هذا الأسبوع فقط، إذ سجلت تعاملات الأسبوع الماضي نحو 2.7 مليار دولار موزعة على 1 مليار دولار يوم الخميس و442 مليون دولار يوم الأربعاء و1.33 مليار دولار يوم الثلاثاء. هذا التسلسل الزمني يثبت أن السوق استعاد جاذبيته للمضاربة السريعة، لا أنه انتقل إلى وضع أكثر أماناً.

ثم إن تقريراً نُشر عن الحرب على إيران أوضح أن مصر تستخدم مشتريات الأجانب قصيرة الأجل في أذون الخزانة المقومة بالجنيه لسد عجز الموازنة وتوفير عملة صعبة لواردات أساسية مثل الغاز والقمح. هذه الصيغة نفسها تشرح سبب احتفاء الحكومة بالتدفقات الجديدة رغم أنها بطبيعتها قابلة للانسحاب السريع عند أول صدمة.

وفي هذا السياق قال هاني جنيبة، رئيس قسم البحوث في الأهلي فاروس، إن المطلوب هو استدامة التدفقات الدولارية الناتجة عن استثمارات حقيقية وإنتاج وتصدير، لا الاكتفاء بالأموال الساخنة، كما وصفها بأنها سلاح ذو حدين لأنها توفر سيولة سريعة لكنها شديدة الحساسية لأي أخبار سلبية. هذا التوصيف المباشر ينسف أي محاولة لتقديم الأرقام الأخيرة باعتبارها نجاحاً هيكلياً.

كما أن البنك الدولي حذر من استحقاقات سداد وفوائد خارجية تبلغ 36.3 مليار دولار في النصف الأول من 2026، وربط تخفيف الضغط بتسريع الإصلاحات المرتبطة بالصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر. لذلك تبدو المشتريات الأخيرة مجرد متنفس قصير أمام فاتورة ثقيلة، لا تحولاً حقيقياً في مصادر النقد الأجنبي أو هيكل الدين العام.

## الدولار فوق 52 جنيهاً يفضح هشاشة الاستقرار الرسمي

وفي سوق الصرف سجل بنك أبوظبي الإسلامي أعلى سعر للدولار عند 51.95 جنيهاً للشراء و52.05 جنيهاً للبيع، بينما سجل بنك الإمارات دبي الوطني أقل سعر عند 51.63 جنيهاً للشراء و51.73 جنيهاً للبيع. كذلك سجلت بنوك الأهلي المصري ومصر وبنك الإسكندرية والمصري الخليجي والتنمية الصناعية وميد بنك والمصرف المتحد وإتش إس بي سي والتجاري الدولي وفيسل الإسلامي سعر 51.73 جنيهاً للشراء و51.83 جنيهاً للبيع.

كما سجل البنك المركزي المصري 51.71 جنيهاً للشراء و51.85 جنيهاً للبيع، وهو ما أكد أن الارتفاع لم يكن حالة معزولة في بنك واحد [ هذه الأرقام جاءت بعد فترة انخفاض نسبي، ثم عاد الدولار للصعود مجدداً، بما يعني أن السوق لم يغادر منطقة القلق وأن الجنيه ما زال يتأثر بسرعة بحركة الأموال الخارجة والداخلة [

بعد ذلك أظهرت تقارير عن الحرب على إيران أن الضغط على الأصول المصرية دفع الجنيه إلى ما فوق 52 للدولار بعد أن كان قرب 47 قبل الحرب، مع تقديرات لخروج ما بين 5 مليارات و8 مليارات دولار منذ 28 فبراير [ هذه الخلفية توضح أن التحسن الأخير لم يأت من متانة داخلية، بل من هدوء سياسي مؤقت [

وفي قراءة محمد عبد العال، الخبير المصرفي، فإن استقرار الأموال الساخنة يتوقف على بنية مالية قوية واستقرار سعر الصرف وانخفاض المخاطر مقارنة بالأسواق المنافسة [ غير أن السوق المصرية نفسها تكشف أن شرط استقرار الصرف لم يتحقق بعد بصورة مستقرة، لأن الدولار عاد سريعاً إلى الصعود بمجرد تجدد القلق الخارجي [

كما قال هاني أبو الفتوح، المحلل المصرفي ومؤسس شركة الرأية للاستشارات، إن استمرار الصراع قد يدفع الجنيه إلى ما فوق 55 للدولار، رغم أن صافي الأصول الأجنبية والاحتياطي يمنحان الدولة قدرة على امتصاص الصدمة [ هذا التحذير يوثق أن أدوات الدفاع النقدي موجودة، لكن الخطر لم يتراجع إلى الحد الذي يسمح بخطاب حكومي مطمئن [

### أزمة الدين تبقى أكبر من أرقام الشراء اليومية

لكن مركز الدراسات الاقتصادية المصري أشار إلى أن عائد السندات الحكومية المصرية لأجل 10 سنوات ارتفع مع استمرار نمو الدين الخارجي وارتفاع التزامات خدمة الدين، كما أشار إلى صعود عقود التأمين على الديون وارتفاع إدراك المخاطر لدى المستثمرين [ هذه المؤشرات تسف فكرة أن السوق يقرأ التدفقات الأخيرة باعتبارها علامة اطمئنان طويلة الأجل [

ثم جاء مدحت نافع، أستاذ الاقتصاد، ليضع المشكلة في موضعها الصحيح عندما قال إن الخطر الحقيقي في الدين، وإن خدمة الدين الخارجي وحدها في 2026 تقترب من 29.2 مليار دولار، بينما يستمر الاقتراض لسد فجوات الموارد ثم لسداد ديون سابقة [ هذا الوصف يحدد جوهر الأزمة بعيداً عن ضجيج أرقام الأيام القليلة [

وفي الإطار نفسه أوضح نافع أن عجز التجارة يقترب من 50 مليار دولار، وأن التحسن في بعض المؤشرات الكلية لا يلغي الأعطاب الهيكلية التي تمسك بالاستدامة [ لذلك فإن تدفقات الدين الحكومي، مهما ارتفعت في يوم أو أسبوع، لا تعني أن الاقتصاد خرج من دائرة الاعتماد على التمويل السريع والكلفة المرتفعة [

كما تؤكد الوقائع المتتالية بين 18 مارس و16 أبريل و21 أبريل 2026 أن السوق المصرية انتقلت من تخارجات مرتبطة بالحرب إلى عودة انتقائية للأموال الساخنة مع الهدنة، ثم إلى ارتفاع جديد في الدولار داخل البنوك [ هذا التسلسل الزمني يثبت أن الحكومة تدير ارتباكاً مستمراً، ولا تقدم حلاً يبدل التمويل القصير باستثمار دائم أو إنتاج مولد للدولار [

وهكذا فإن 881 مليون دولار خلال يومين لا تمثل شهادة ثقة بقدر ما تمثل دليلاً جديداً على أن الدولة ما زالت معلقة بين شهية المستثمر الأجنبي للعائد المرتفع وخوفه الدائم من المغادرة السريعة [ وحين يبقى سعر الدولار فوق 52 جنيهاً وتبقى خدمة الدين ضاغطة، فإن الأرقام اللامعة لا تخفي أن الأزمة مؤجلة فقط وليست منتهية [